الهندسة الحديثية

الحلقة الثالثة والعشرون

المحاكمات التاريخية الكبرى

محاكمة الإمامين مالك ومسلم إلى المعيار

1) محاكمة الإمام مالك بن أنس

قال **الإمام مالك** رحمه الله:

رأيت محمد بن أبي بكر بن حزم، وكان قاضياً وكان أخوه عبد الله كثير الحديث، رجل صدق، فـــسمعت عبد الله، إذا قضى محمد بالقضية، قد جاء فيها الحديث مخالفاً للقضاء ويعاتبه ويقول له:

–ألم يأت في هذا حديث كذا؟

–فيقول: بلى!.

–فيقول أخوه: فما بالك لا تقضي به؟

فيقول: فأين الناس عنه؟ –يعني ما اجمع عليه من العلماء بالمدينة –

قلت:

وهو يريد من هذا: أن العمل بالمدينة أقوى من الحديث الفرد.

وسئل **عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون** (ت:*164* هـــ):

–لما رويتم الحديث ثم تركتموه؟

–قال: ليعلم أننا على علم تركناه!

وقال **مالك**:

انصرف رسول اللهﷺ من غزوة كذا في نحو كذا ألفاً من الصحابة، مات منهم بالمدينة نحو عـــشرة آلاف وباقيهم تفرق بالبلدان، فأيهما أحرى أن يتبع ويؤخذ بقولهم:

–من مات عندهم النبيﷺوأصحابه الذين ذكرت؟،

–أو مات عندهم واحد أو اثنان من أصحاب النبيﷺ؟

قلت:

فهذا منطق إمام دار الهجرة رحمه الله وله وجه قوي غير مدفوع، بالرغم مما تعرض له منهجه هذا من نقد، إما من طرف بعض تلامذته المباشرين: كالإمام محمد بن إدريس الشافعي والإمام محمد بن الحسن الشيباني، أو من أقرانه: كالليث بن سعد، أو من التقويميين اللاحقين: كالإمام ابن حزم الظاهري وغيرهم.

وكان يقول رحمه الله:

> أحب الأحاديث إليّ ما اجتمع عليه الناس

وأكثر في كتابه: "الموطأ" من استعماله لعبارات وصيغ من شاكلة:

> السنة التي لا اختلاف فيها عندنا،
>
> والأمر المجتمع عليه عندنا،
>
> والسنة كذا.

قلت:

وكلها تصب في معنى عمل أهل المدينة وحجيته عنده، وتغليبه لعملهم على بعض الأحاديث.

ولا شك أن منهجية التحديث عن الثقات، وتجنب التحديث عن المضعفين والقصاص والزهاد، والاختيار والانتقاء في الأخبار، بصمة مالكية بالأساس، سيتابعه عليها كل من جاءوا بعده رحمه الله.

ويمكن استشفاف أبرز تموقع لإمام دار الهجرة، ضمن تراثية "**الأنموذج الإرشادي الإسلامي العام**"، من خلال الوصف الجامع المانع الذي وصفه به **أبو عبد العزيز، أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي** الهندي، الملقب: شاه ولي الله (*1110* هـ/*1699* م – *1176* هـ/*1762* م) في تصديره لشرحه "المسوى" على موطأ مالك فقال:

> ومن تتبع المذاهب ورزق الإنصاف، علم لا محالة، أن "الموطأ" عدة مذهب مالك وأساسه، وعمدة مذهب الشافعي وأحمد ورأسه، ومصباح مذهب أبي حنيفة وصاحبيه ونبراسه.
>
> وهذه المذاهب بالنسبة إلى "الموطأ" كالشروح للمتون.

وعلم أيضاً أن الكتب في السنن كصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والنسائي، وما يتعلق بالفقه من صحيح البخاري وجامع الترمذي، مستخرجات على "الموطأ" تحوم حومه، وتروم رومه، مطمح نظرهم فيها، وصل ما أرسله، ورفع ما أوقفه، واستدراك ما فاته، وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده.

قلت:

ولم يبتعد الدهلوي رحمه الله كثيراً عن ملامسة الحقيقة في مثل هذا التقرير.

فالإمام مالك مركزي، في بلورة النسقية الفقهية، و"الموطأ" معلمة في هذا المجال.

وقد مرت **"الصحة" الاصطلاحية** من عدة مراحل نلخص أهم معالمها في الآتي:

أولاً: يعتبر الإمام **مالك** بالحجاز و**شعبة بن الحجاج** بالعراق أول من عنيا برواية الثقـــات، إلا أنهمـــا كلاهما، لم يتنبها إلى **إشكال المراسيل** حيث ظلا يستشهدان ويحتجان بها.

ثانياً: اكتشف **الشافعي** ما في **المراسيل** من **انقطاع** ، فطردها من الاعتبار توخياً **للصلابة الخبرية**.

ثالثاً: قيام **البخاري** باشتراط **اللقاء مع المعاصرة كشرط ضرورة في الصحة الخبريـة**، تقويـــة لهذه الصلابة النظرية. والشرطان معا يعتبران ذروة ما بلغته النقدية الخبرية إلى زمنه رحمه الله.

رابعاً: نكوص المحدثين ما بعد البخاري عن مطلب التمتين، وهو شرخ بدأ مع **مسلم** رحمه الله مباشرة، ولم يزدد مع مرور الزمن، ومع المحدثين اللاحقين ممن ألفوا في مسمى: "**الصحيح**"، الذي لم يبق له من مدلول **الصحة** سوى هذا النعت الزور، سوى سوءاً.

خامساً: ترجمتنا لتعريف **ابن الصلاح** في "**الصحة**"، وهو ناقص وغير مغلق، جعلنا نؤكد على وجوب توفر **شرط التعزيز** كشرط كفاية إضافي ليتم سد هذه الثلمة الاصطلاحية{أنزل وانظر: "إشكالات المصطلح في علوم الحديث" على موقعنا}

، وهو ما أفضى بنا تبعاً إلى تبني **معيارية كمية** في الحكم علـــى الأخبار بدل الأحكام الوصفية المهلهلة التقليدية.

وبصنيعنا هذا أمكن القول بأننا وصلنا أخـــيراً إلى **نهاية الاصطلاح** في **الصحة الخبرية العلمية الموثقة**.

قلت:

وعلى ضوء هذه الخلفية، أمكن القول بأن **مالكاً** (ت: *179* هـــ) رحمه الله **أصح صحيحاً** في "الموطأ" من **البخاري** في **صحيحه** وغيره.

ذلك أن **مالكاً**، وهو الذي يصنف ضمن **الطبقة السابعة** من كبار أتباع التابعين، وأكثر ســـنده إلى الرسول ﷺ، إنما هو: **ثنائيات**، و**ثلاثيات**، .....و**سباعيات**، بدرجة وثوقية متفردة تنحصر ما بين:

(1/4= 25 %) كحد أعلى إلى (1/64 = 1.6 %) كحد أدنى في أوهى أسانيده

وأن **البخاري** (ت: *256* هـــ) رحمه الله، الذي يصنف في عداد **الطبقة الحادية عشرة** من تبع تبـــع الأتباع، وأكثر سنده إلى الرسول ﷺ، إنما هو: **ثلاثيات**، و**رباعيات**.....،.و**إحدى عشريات**، بدرجة وثوقيـــة متفردة تنحصر ما بين:

(1/8= 12.5 %) كحد أعلى إلى (1/1024 = أقل من 0.1 % أي: جزء من الألف) كحد أدنى في أوهى أسانيده.

والفرق واضح في الإجمال ما بين الكتابين، بخصوص ما صح لديهما من أخبار بشرط الضرورة البخارية، لكن توجب النظر في التفصيل.

أما كون **مالك**، **تنكب عن العمل ببعض الأحاديث**، مرجحاً عليها **عمل أهل المدينـة**، فقد صـــار بوسعنا الآن، ولأول مرة منذ ذلك العهد الغابر، أن نبث بيقين في كل حديث حديث لم يعمل به **مالك**، ونحاكمه إلى سيف المعيار، لنحكم عليه من خلاله ونقرر فيه بلغة المنطق والأرقام: **أأصاب الأمام أم أخطأ؟**[1].

وأول الغيث قطرة.

---

1 وانظر لمزيد تفصيل كتابنا: "صناعة الفقه (2) نشأة مدرستي الحجاز والعراق".

2) محاكمة شرط الإمام مسلم في صحيحه إلى المعيار

قال **الإمام مسلم** في مقدمة **صحيحه** شارحاً للمنهج الذي سيتبناه في تأليفه:

ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو:

أنا نَعْمِد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على **ثلاثة أقسام**، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار،

إلا أن يأتي موضع لا يُستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك، لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصّل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ما وجدنا بدًا من إعادته بجملته من غير حاجة مِنّا إليه فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى [2].

ثم شرع في تفصيل طبقاته هذه فقال في مواصفات رواة الطبقة الأولى عنده:

فأمّا القسم الأول : فإنّا نتوخّى أن نقدّم الأخبار التي هي **أسلم من العيوب من غيرها**، وأنقى من أن يكون ناقلوها **أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا**، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش!، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم.

وقال عن أصحاب الطبقة الثانية:

فإذا نحن تقصّينا أخبار هذا الصنف من الناس اتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار ...

2 مقدمة " صحيح مسلم" (1: 4 – 5).

وأضاف:

فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ .

فأما ما كان منها عن **قوم** هم عند أهل الحديث **متهمون** ، أو عند **الأكثر منهم**، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، ك**عبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني**، و**عمرو بن خالد**، و**عبد القدوس الشامي**، و**محمد بن سعيد المصلوب**، و**غياث بن إبراهيم** ... وأشباههم ممن اتهم **بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار** .

وكذلك من الغالب على حديثه **المنكر** أو **الغلط** أمسكنا أيضـــاً عن حديثهم (.....) ك**عبد الله بن محرر**، و**يحيى بن أبي أنيسة** ... ومن نحا نحوهم في رواية **المنكر من الحديث** فلسنا نعرج على حديثهم ولا نتشاغل به.

ثم نبه على الداعي، الذي دفعه لتأليف كتابه، فقال:

وبعد ـــ يرحمك الله ـــ : فلولا الذي رأينا **من سوء صنيع** كثير ممن نصب نفسه محدثـــاً فيما يلزمهم من طرح **الأحاديث الضعيفة** و**الروايات المنكرة** وتـــركهم **الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة**، بعـــد معرفتـــهم وإقـــرارهم بألسنتهم أن كثيرًا مما يقذفون به إلى الأغبياء من الناس هو **مستنكر**، ومنقول عن **قوم غير مرضيين**، ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث، مثل : **مالك بن أنس**، و**شعبة بن الحجاج** ... وغيرهم من الأئمة؛ لَمَا سهل علينا الانتصاب لما سألت من التمييز والتحصيل .

ولكن من أجل ما أعلمنـــاك مـــن نـــشر القـــوم **الأخبـار المنكرة** لأســـانيد **الضعاف المجهولة** وقذفهم بها إلى العوام **الذين لا يعرفون عيوبها**؛ خف على قلوبنا إجابتـــك إلى مـــا سألت.

قلت:

فهذا إذن، هو السبب الرئيس الداعي إلى تأليف مسلم لكتابه رحمه الله، وهو **إنقاذ العوام من شرك الضعيف**. ومنه يتبين لك خطل وتهافت، بعض صبيان النظرية من الكهوفيين المغفلين المعاصرين، مـــن شـــاكلة **الشيخ حمزة المليباري** في تطويحه بأن أخبار مسلم في **صحيحه!**، لا يستطيع أن يفـــك شـــفرتها وألغازهـــا ســـوى **الفطاحل!!!** و**الجهابذة الأفذاذ!!!** مـــن **العلماء!!!!!!!**، وسمـــى هـــذا **منهجاً علمياً!!!!!!!!!!**.

ولا شك أن **الشيخ ربيع بن هادي المدخلي** قد أصاب في تقريعه لهذا النوع من التعالم الواهم!.

خصوصاً، وأن الخلاف في صنيع مسلم في كتابه قديم، بين من يقول بأنه لم يوف بما التزم من إيرد أخبار الطبقات الثلاث، وإنما اقتصر على الطبقة الأولى فحسب.

وهذا قول **أبي عبد الله الحاكم النيسابوري** وتابعه عليه **أبو بكر البيهقي** وغيره، ومن يقول بأنه وفى بما التزم به بحذافيره، وهو قول **القاضي عياض** ومن سايره.

قال **القاضي عياض**:

وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد، فإنك إذا نظرت إلى تقسيم مـــسلم في كتابـــه الحديث إلى ثلاث طبقات من الناس كما قال، فذكر:

– أن القسم الأول **حديث الحفاظ**،

– وأنه إذا انقضى، أتبعه **بأحاديث من لم يوصف بالحذق والإتقان مع كونه من أهل الستر والصدق وتعاطي العلم** ...

وقد وجدته ذكر في أبواب كتابه حديث **الطبقتين الأوليين**، وأتى **بأسانيد الثانية** منها على طريق **الاستشهاد**، أو حيث **لم يجد في الباب الأول شيئًا**،

– وذكر أقوامًا **تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون** وخرج حديثهم ممن **ضعف** أو **اتهم ببدعة**، وكذلك فعل البخاري .

فعندي أنه أتى **بالطبقات الثلاث** في كتابه على ما ذكر ورتب....

قلت:

وقد أدلى الحافظ **ابن حجر العسقلاني** بدلوه في هذا الخلاف فقال:

قلت : وإنما اشتبه الأمر على **القاضي عياض** ومن تبعه بأن الرواية عن **أهل القسم الثاني** موجودة في صحيحه، لكن فرض المسألة: **هل احتج بهم كما احتج بأهل القسم الأول أم لا ؟** .

والحق : أنه لم يخرج ما انفرد به الواحد منهم، وإنما:

– **احتج بأهل القسم الأول سواء تفردوا أم لا،**

– **ويخرج من أحاديث أهل القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول،** وكذلك إذا كان لحديث **أهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضًا فإنه قد يخرج ذلك.**

وهذا ظاهر في كتابه، **ولو كان يخرج جميع أحاديث أهل القسم الثاني في الأصول، بل وفي المتابعات لكان كتابه أضعاف ما هو عليه** [3] .

قلت:

ولا شك أن المسلم العادي، الذي لا هو بالحافظ، ولا بالهاوي، لن يتمكن بحال من تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود في هذا النقاش، الذي هو أشبه بفلي رأس الأصلع، على ما ولع به المحدثون المتأخرون!.

3 نفس المرجع والصفحة.

لكن، ومع ذلك، فهاهم قد اختلفوا، حتى في شرط كتاب مسلم رحمه، الذي سطره سواداً على بيـــاض لكل ناظر يأتي بعده!.

- لماذا ياترى؟

- الجواب: لأن شرط الصحة نفسه، كان فـــضفاضاً، ويتسع لطيف كل هذا الخلاف!

ولتوضيح ما نقول: خذ مثلاً قول ابن حجر السابق:

احتج بأهل القسم الأول سواء تفردوا أم لا!

قلت:

هذا كلام، ليس بذي معنى، بعد أن وقفنا على **البنية الداخلية للأخبار**.

لأنه يمكن لمسلم أن يحتج بهم إما:

أ- **متفردين:** وقد وقفنا على عوار مثل هذا الاحتجاج، إن حصل، من خلال ما استعرضنا من "*أفراد* و"*غرائب* "، لا ترتفع درجة وثوقيتها فوق درك **الدرجة الأولى من السلم المعيار** {أنظر نماذج من ذلك في: "ضعيف الصحيحين" على موقعنا}، خـــصوصاً وأن تعـــريفهم للحـــديث الـــصحيح الاصطلاحي، يتطابق مع تعريف "*الخبر الغريب المتفرد في كل طبقاته*" {أنزل وانظر: "إشكالات المصطلح في علوم الحديث" على موقعنا} ، دون الأخذ بالاعتبار، كون كل رواة السند لا يسلمون قـــط مـــن **الأخطاء المنهجية**، من **سهو** وغيره، على ما قرر **الترمذي** رحمه الله:

إنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان ولم يسلم أحد كبيرهم من *الخطأ*

أو:

– ب **بتعضيد من أفراد آخرين:** وهذه بدورها قد تكون متابعة **بخبر متفرد آخر في كل الطبقات**

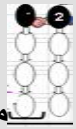

، بحيث لن تتجاوز درجة وثوقية الشاهد والمشهود لـه معاً، حاجز الدرجة الثانية من السلم المعيار!.

قلت:

فإذا كان هذا هو الحال مع **الطبقة الرفيعة الأولى** عند **مسلم** في **صحيحه**، فمن نوافل القـــول، أن الأمر سيكون أدهى مع **الطبقة الثانية**، وأمر مع *الطبقة الثالثة!*.

فما بلك أن مسلماً رحمه الله:

أ) يخرج *لمن تحاشاهم البخاري في صحيحه* ، مع أن هذا الصنيع من طرفه يطعن في منهجيته، لأنه يصحح بهذا الصنيع ما ضعف **البخاري** بدليل (مادام الأخير قد أورد ترجمة الرجل المطعون فيه من طرفه وخبره أو أخباره في أحد تواريخه الثلاثة)، من دون أن يفسر لنا مسلم حكمه، أو يرد حكم البخاري على الرجل!!!،

ب) بالإضافة إلى **الشرخ الكبير** الذي أحدثه في **الصلابة الحديثية**، حين قبل فقـــط ب المعاصرة بين المحدثين دون التيقن من كونهم قد التقوا أم لا؟ فاتحاً باباً شُـــرّعاً لولـــوج **ضعيف المنقطعات** إلى **صحيحه!!!**.

فيما يختصم أصحاب الكهف؟

وعوداً على بدء.

ترى!، هل للخصام الذي دار بين الـــشيخين: **ربيع هادي بن محمد عمير المدخلي (1351 هـ/1932 م - ....)**، و**حمزة المليباري**، ودام لعدة سنوات، من معنى الآن في نفس الأمر؟.

ما أظن أن الإجابة عن هذا السؤال تعسر، بعد الآن، على القارئ العادي.

انتهى وتليه الحلقة الرابعة والعشرون

السند والهندسة الحديثية